

نشرة صندوق النقد الدولي



مبنى الفنار في مدينة غيونججو بجمهورية كوريا: وزراء مجموعة العشرين قالوا إن "حدوث اختلالات كبيرة بشكل مستمر سيكون داعيا للتقييم طبيعتها (الصورة: Yonhap/Newscom)

الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين

وزراء مجموعة العشرين يوافقون على إصلاحات "تاريخية" في نظام حوكمة الصندوق

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٣ أكتوبر ٢٠١٠

- الاتفاق يُحدِّث تحولا في نظام التمثيل لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
- أعضاء الأعضاء الأوروبيون يفسحون مجالا في المجلس التنفيذي لزيادة تمثيل الأسواق الصاعدة
- اقتراحات الإصلاح لا تزال في انتظار موافقة مجلس محافظي الصندوق

وافق وزراء الاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على طائفة من المقترحات لإصلاح الصندوق ستُحدِّث تحولا في نظام التمثيل لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية الكبرى.

اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين أثناء اجتماعهم الذي عُقد في مدينة غيونججو الكورية على مضاعفة حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي – وهي الأنصبة المالية التي تحدد القوة التصويتية في المؤسسة – بما يحقق تحولا في الأنصبة التصويتية لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية.

ونتيجة لإعادة توازن الحصص، سوف تنتقل بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية الكبرى، وهي البرازيل والصين والهند وروسيا، لتصبح بين البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي.

كذلك وافق الوزراء على تعديل المجلس التنفيذي الذي يضم ٢٤ عضوا بما يعزز تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية في هذا المجلس المنوط به اتخاذ القرارات اليومية في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، سوف يصبح أعضاء المجلس الممثلون للبلدان الأوروبية المتقدمة أقل بعضوين، كما سيصبح اختيار أعضاء المجلس بالانتخاب وليس بالتعيين كما هو الحال في النظام الحالي، مع بقاء عدد أعضاء المجلس ٢٤ عضوا.

النقاش حول الشرعية

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في حديث إلى الصحفيين بعد حضور اجتماع غيونغجو بأن هذه التغييرات تمثل تحولا "تاريخيا" كما أنها أهم قرار بشأن نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي منذ إنشائه في عام ١٩٤٤. وأضاف: "ستكون هناك إصلاحات أخرى، لكن ما قمنا به اليوم يضع نهاية للنقاش الذي يدور حول الشرعية منذ سنوات تكاد تصل إلى عقود."

وقد عقد اجتماع غيونغجو الوزاري بغية إعداد جدول الأعمال لقمة مجموعة العشرين الكاملة بين رؤساء الدول والحكومات والمقرر عقدها في مدينة سول الكورية بتاريخ ١١ نوفمبر القادم. ولا يزال يتعين موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في غيونغجو. أما التاريخ المستهدف لاستكمال التغييرات المتفق عليها في نظام حوكمة الصندوق فهو موعد الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي في أكتوبر ٢٠١٢.

وكان قادة مجموعة العشرين قد أعربوا عن تأييدهم السياسي لإحداث تحول في تمثيل البلدان الأعضاء عند اجتماعهم في قمة بيتسبرغ في الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٩. وأيد القادة "تحويل نسبة لا تقل عن ٥% من أنصبة الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية من البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل انطلاقا من صيغة الحصص الحالية كأساس لهذا العمل". كذلك أكد القادة التزامهم بحماية الحصة التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق.

وتتقسم حصص عضوية الصندوق حاليا بنسبة ٤٠/٦٠ تقريبا بين البلدان المتقدمة من ناحية وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من ناحية أخرى.

من هم أعضاء مجموعة العشرين؟

تتألف مجموعة العشرين من الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. ولضمان العمل التعاوني بين المنتديات والمؤسسات الاقتصادية العالمية، يشارك في اجتماعات مجموعة العشرين أيضا بحكم المنصب كل من المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، بالإضافة إلى رئيسي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة للصندوق ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي.

ويساهم البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين بحوالي ٩٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي، كما يمثل سكانها ثلثي سكان العالم.

وفي حين أن قمة بيتسبرغ استهدفت تحويل ما لا يقل عن ٥% من الحصص من البلدان المتقدمة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، ومن البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، فإن اتفاق غيونغجو يحقق تحويلا لنسبة تتجاوز ٦% في الحالتين.

تجاوز التوقعات

صرح السيد ستراوس-كان بأن القرار المتعلق بنظام الحوكمة في الصندوق جاء متمشيا مع الصلاحيات التي تقررت في بيتسبرغ بصورة فاقت التوقعات. وأضاف: "البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق هي التي تستحق أن تكون في هذه المرتبة لأنها الأكثر تأثيرا في النظام الاقتصادي العالمي." وقال أيضا إن المجلس التنفيذي سيكون "مجلسا أكثر ديمقراطية كما سيكون كل أعضائه مختارين بالانتخاب."

وورد في البيان الذي صدر من غوانججو أثناء اجتماع مجموعة العشرين أن الوزراء يرحبون بعمل الصندوق المعني بإصدار "تقييمات انتشار التداعيات" والتي تقيس التأثير الموسع لسياسات الاقتصادات ذات الأهمية النظامية.

وعقد وزراء مالية مجموعة العشرين العزم على توثيق التعاون متعدد الأطراف من أجل تشجيع استمرارية الأوضاع الخارجية، والعمل على تطبيق مجموعة كاملة من السياسات المؤدية إلى تقليص الاختلالات المفرطة وإبقاء اختلالات الحسابات الجارية عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

وقال السيد ستراوس-كان للصحفيين بعد الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين بأن قضية الاختلالات العالمية كانت أمرا منسيا أثناء أزمة الاقتصاد العالمي. غير أنها نوقشت بإنصاف وصراحة أثناء الاجتماع الوزاري. وأشار السيد ستراوس-كان إلى توافر "الإرادة لدى جميع الأطراف كي تضع سياسات يمكن أن تتقارب وتحد من المخاطر المفرطة التي تتعلق باستمرارية الأوضاع الخارجية."

اختلالات كبيرة مزمنة

قال الوزراء إن الاختلالات الكبيرة المزمنة، إذا ما قيست في ضوء التوجيهات الإرشادية المقرر الاتفاق عليها، سوف تستدعي تقييما لطبيعة هذه الاختلالات والأسباب الجذرية للعراقيل التي تواجه عملية التصحيح كجزء من **عملية التقييم المتبادل**، مع إدراك الحاجة إلى مراعاة الظروف الوطنية والإقليمية في سياق هذا العمل، بما في ذلك ظروف كبار منتجي السلع الأولية. وجدير بالذكر أن عملية التقييم المشترك هي جهد تقوده مجموعة العشرين بدعم من صندوق النقد الدولي.

وورد في بيان المجموعة: "دعما لما نبذله من جهود للوفاء بالتزاماتنا، ندعو صندوق النقد الدولي إلى إجراء تقييم في إطار "عملية التقييم المتبادل" لمدى التقدم نحو تحقيق استمرارية الأوضاع الخارجية واتساق سياسات المالية العامة والسياسات النقدية وسياسات القطاع المالي والسياسات الهيكلية وسياسات سعر الصرف وغيرها من السياسات." ومن المقرر أن تنتهي مجموعة العشرين من وضع الإطار الكمي لهذه التقييمات في موعد انعقاد قمة المجموعة في سول.

وقد صرح السيد ستراوس-كان بأنه أجرى مناقشات مع السلطات في الصين وأوروبا واليابان والولايات المتحدة، وكلها راغبة في بذل قصارى جهدها لإبقاء التعافي العالمي على مساره الصحيح. وأشار سيادته: "كلها تدرك أن أكبر التهديدات اليوم هو الدخول في صراعات لا نهاية لها بشأن الحسابات الجارية أو في مواجهة بشأن أسعار الصرف."

ورحب وزراء مجموعة العشرين بآخر إصلاح أجراه الصندوق في تسهيلات الإقراض، بما في ذلك تعزيز "خط الائتمان المرن" وإنشاء "خط الائتمان الوقائي" لتقوية شبكات الأمان المالي العالمية. ودعا الوزراء الصندوق لاستكمال عمله المعني بتحسين القدرة العالمية على التعامل مع الصدمات النظامية.

وقال السيد ستراوس-كان إن دور الصندوق في تعزيز شبكات الأمان المالي العالمية يمثل إنجازا مهما، وأن "خط الائتمان المرن" و"خط الائتمان الوقائي" يشكلان أداتين لمساعدة الصندوق في بناء شبكات الأمان. وأضاف: "إن دور الصندوق لا يقتصر على "إطفاء الحرائق" بتقديم الموارد اللازمة عند تعرض البلدان للأزمات. بل إنه يسعى أيضا لمنع وقوع هذه الأزمات، وقد أصبح لديه الآن الأدوات المالية اللازمة لتجنبها."